



تربلونا دولار حجم الأموال المغسولة سنوياً حول العالم... بما يعادل 4 أضعاف مصروفات الميزانيات الخليجية

# هل أصبحت دول الخليج ملاذاً آمناً لغسيل الأموال؟!

بعد إجراء تحليل معامل الارتباط الخطي البسيط توصلنا إلى أن هناك علاقة طردية وثيقة بين استئجار الفساد وعمليات غسل الأموال فالأول يساعد على وقوع الثاني. بمعنى آخر أن عمليات غسل الأموال أو تبييضها أو تنظيفها كما يسميها البعض تكون ميسورة كلما توافرت بيئة عمل فاسدة لبعض الهيئات أو المسؤولين الذين تعود عليهم الفائدة من تمرير تلك العمليات. ونهدف عمليات غسل الأموال إلى إضفاء الشرعية القانونية على أموال تم اكتسابها بطريقة غير شرعية وبمخالفة واضحة وصريحة للقانون، كتلك الأموال التي تتم حيازتها من تجارة المخدرات والأسلحة أو عمليات الاتجار بالبشر والدعارة، وكذلك الرشوة والاختلاس والتهرب الضريبي وغيرها من الأعمال المجرمة.



ب.د. عبد الوهاب عبد القادر الشركان  
باحث في الشأن الاقتصادي

ويمكننا القول بأن الأموال المكتسبة من تلك الأعمال هي أموال قذرة بطبيعتها يقوم أصحابها بغسلها وتنظيفها بطريقة منظمة حتى يتسنى لهم التصرف بها وإدارتها واستثمارها ومن ثم تحويلها إلى أموال نظيفة بشكلها. يتم ذلك عن طريق القيام بأنشطة تجارية والدخول في مشاريع وهمية الهدف منها جعل هذه الأموال مشروعاً، حيث يتم إيداعها في البنوك بشكل دوري على أنها أرباح محققة من تلك الأنشطة والمشاريع وبما يتوافق مع الأنظمة المصرفية وأجهزة الرقابة المالية، وما أن تودع تلك الأموال في البنوك فقد تمت العملية بسلام وتحولت الأموال من قذرة إلى نظيفة ما لم يقدم فيها بلاغ اشتباه من البنوك نفسها.

## مبالغ ضخمة

وتجدر الإشارة إلى أنه كلما زادت مبالغ الأموال المحصلة بطريقة غير شرعية زادت العملية تعقيداً. فعلى سبيل المثال، اختلاس الأموال العامة من مقدرات الشعوب والتي يتم نهبها من مصادر الإيرادات الرئيسية لدولة ما كالموارد الطبيعية وصناديق الاستثمار، لا يتم تبييضها إلا بمشاركة شخصيات سياسية نافذة في تلك الدولة، وقد تتم الاستعانة بدول وبنوك ومؤسسات عالمية مختصة في هذا المجال لمساعدة هذه الشخصيات على عمليات الغسل مقابل الحصول على نسب مقطوعة من

المبالغ المختلسة. وبحسب تقرير مكتب المخدرات والجريمة التابع للأمم المتحدة، تقدر الأموال التي يتم غسلها سنوياً حول العالم بـ 2 تريليون دولار، أي ما يعادل 4 أضعاف مصروفات الموازنات العامة لدول الخليج مجتمعة، ويشكل هذا المبلغ 2,5% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي العالمي، ولا شك أن هذا الرقم المتضخم له آثار وعواقب وخيمة خاصة على اقتصادات الدول التي تنامت فيها عمليات غسل الأموال.

## دول الخليج وغسيل الأموال

على الرغم من عدم وجود إحصائيات واضحة تبين حجم المبالغ المرصودة لعمليات غسل الأموال في دول الخليج، إلا أن مظاهر هذا النوع من الجرائم بات ملحوظاً ومنتكراً لدى بعض دول المنطقة في الآونة الأخيرة. فمن هذه المظاهر، تضخم حسابات بعض السياسيين النافذين بشكل مفاجئ، ومن غير ممارسة أي تجارة ظاهرة أو الحصول على إرث يتناسب مع تلك الحسابات.

ومنها كذلك زيادة أعداد الأشخاص فائقي الثراء بسرعة كبيرة في دول الخليج كما أشارت مجلة «CEO WORLD» الأميركية، في تقريرها الصادر في نوفمبر 2019، بالإضافة إلى الشبهات التي تحوم حول بعض مشاهير السوشيال ميديا بسبب تضخم أرصدهم البنكية.

ومن المظاهر التي تثير الريبة، بعض تجارة مزايين الإبل وصيد الماعز وغيرها من الحيوانات التي يتم تداولها عن طريق عمليات البيع والشراء بأسعار تفوق الخيال من أجل التغطية على بعض الأموال التي تم اكتسابها بطريقة غير

مشروعة. ولا ننسى ظاهرة انتشار معارض النصب العقاري التي راح ضحيتها عدد لا يستهان به من المواطنين الذين عقدوا الأموال على استثمار ما لديهم من أموال في عقار خارجي أو داخلي ليكون لهم ذخر للمستقبل ومستقبل أبنائهم.

## بيئة مهياة لغسيل الأموال

يذكر أن الترتيب العالمي لدول الخليج في مكافحة غسل الأموال غير مطمئن لبعض دول المنطقة، حسبما جاء في التقرير الأخير للجنة بازل للرقابة المصرفية. ويرجع ذلك إلى عدة أسباب، منها زيادة الانفتاح الاقتصادي في الخليج والذي أدى إلى زيادة عدد الشركات والمؤسسات وبالتالي زيادة العمليات المالية والتحويلات الداخلة والخارجة مما جعل البيئة مهية لعمليات الغسل، فكلما زادت الأنشطة التجارية والمالية في دولة ما كان اكتشاف عمليات غسل الأموال أصعب خاصة مع عدم تطور أجهزة الرقابة التجارية والمالية التي يجب أن تجاري احترافية غاسلي الأموال في التحايل على القانون. ومنها كذلك السرية في العمل المصرفي والذي يعتبر أساساً من أسس عمل المصارف لحفظ خصوصية العملاء، إلا أن هذه السرية تجعل الكشف عن عمليات غسل الأموال أكثر صعوبة، خاصة إذا بلغت درجة هذه السرية مبلغاً لا يسمح فيه للمراقبين والمحققين في الكشف عن بعض الحسابات المشبوهة، وهذا ما تمتعته البنوك السويسرية التي استغلها الكثير من غاسلي الأموال خاصة المتنفذين منهم والسياسيين. ومن الأسباب الواردة، انتشار التجارة الإلكترونية بشكل كبير جدا في المنطقة مقابل عدم وجود الخبرة الكافية لمديري الرقابة في المؤسسات المالية والمحققين في الأجهزة الأمنية للتعامل مع هذا النوع من التجارة نظراً لتطورها السريع.

أما السبب الجوهري فهو ارتفاع مؤشر مدركات الفساد في المنطقة وتذبذب معيار الشفافية المالية حسب تقرير منظمة الشفافية الدولية، وكما ذكرنا آنفاً أن الفساد وغسيل الأموال وجهان لعملة واحدة فانتشار الفساد الإداري والمالي في المؤسسات يؤدي إلى تسهيل العمليات المالية المشبوهة.

## عوامل تحد من انتشار غسل الأموال

- 1- محاربة الفساد الإداري والمالي، والذي يعد انتشاره بيئة خصبة لتنظيف الأموال غير المشروعة خاصة مع غياب الشفافية، بل ويعد الفساد من أهم أسباب تخلف الأمم ودمار الدول وزوالها، أما عن محاربتها فهي مسؤولية مجتمعية شاملة يتشارك فيها صناع القرار والقائمين على إدارة الدولة بجميع المستويات.
- 2- تدريب وتأهيل الموظفين العاملين في المؤسسات المالية والرقابية ذات الصلة على طرق وأساليب اكتشاف عمليات غسل الأموال المعاصرة وبالاستعانة بجهات تدريبية معتمدة عالمياً في هذا الشأن على أن يكون هذا التدريب مستمراً ومتماشياً مع تطور احترافية غاسلي الأموال.
- 3- إعادة النظر في قانون سرية العمل المصرفي لتحقيق التوازن بين خصوصية العميل وحقه في المحافظة على درجة من السرية لمعلومات حسابه المصرفي وبين المحافظة على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، بحيث لا يسمح لأصحاب الجرائم استغلال هذه السرية كنقطة

## أضرار غسل الأموال

- استنزاف اقتصاد الدولة: عندما يتم تحويل مبالغ كبيرة من الأموال بحجة غسلها إلى بنوك الدول الأخرى فإن الاستثمار المحلي يقل في المشاريع التنموية التي تدعم الاقتصاد الوطني وتنوع مصادر دخله وتحد من معدلات البطالة، نظراً لانخفاض الأرصدة التي تغذي تلك المشاريع وانتقالها إلى الدول الأخرى وحرمان الاقتصاد الوطني من العوائد الإيجابية المتوقعة من تلك الأرصدة.
- ارتفاع معدلات التضخم: تؤدي زيادة المبالغ المحصلة من الأنشطة المجرمة إلى زيادة السيولة النقدية بما لا يتوافق مع حجم الإنتاج من السلع والخدمات، وكتيجة طبيعية لهذه الزيادة ترتفع أسعار السلع والخدمات داخل حدود الدولة فيقع ضحيتها ذوو الدخل المحدود.
- غياب المنافسة: زعزعة عملية المنافسة الشريفة في السوق المحلي وإيقاع الضرر على أصحاب المشاريع مع الشرعية الناشئة لاسيما الصغيرة منها والمتوسطة، لأن هدف المنافس الجديد هو غسل الأموال، وليس تحقيق الربح وبالتالي يكون هذا المنافس غير الشرعي على استعداد بان يبيع منتجته بسعر أرخص من سعر السوق فيجذب المستهلكين نحوه، دون أن يباله بالتكلفة الكلية للمنتج لما لديه من أموال نقدية بكميات كبيرة يسعى إلى تخفيظها.
- انخفاض معدل الاستثمار الأجنبي المباشر FDI: انطلاقاً من قاعدة أن رأس المال جبان، فإن عمليات غسل الأموال تؤدي إلى تثبيط إرادة المستثمر الأجنبي من الدخول في السوق المحلي بسبب تأثير هذه الجريمة المالية على اقتصاد الدولة وسمعتها من جهة، وزيادة المخاطر على النظام المالي نتيجة عدم نزاهة واستقرار المؤسسات المالية من جهة أخرى.
- انخفاض سعر صرف العملة: نتيجة لعمليات غسل الأموال يقوم معظم أصحاب تلك الأموال بتحويلها إلى دول أجنبية لكي يتم إيداعها في بنوك خارج البلاد وبالتالي يتم استثمارها بأي شكل من الأشكال، ونتيجة للمكيمات الهائلة من التحويلات برزاد المعروض من العملة الوطنية مقابل ثبات الطلب عليها مما يؤدي إلى انخفاض سعر صرفها بالنسبة للعملة الأجنبية.
- التهرب الضريبي: يلجأ بعض أصحاب الأعمال إلى إخفاء الأرباح المحصلة من أعمالهم عن الإدارة الضريبية، وذلك ليتمتعوا عن دفع جزء لا بأس به من الضرائب المباشرة على تلك الأرباح، مما يسهم في زيادة الضغط على الموازنة العامة للدولة والذي قد يؤدي إلى ظهور عجز حقيقي فيها، وبالتالي لتجا الحكومة إلى زيادة نسبة الضرائب المباشرة وغير المباشرة لتغطية عجزات الموازنة فتزداد معاناة دافعي الضريبة من أصحاب الأعمال.

أسواق المال تأثرت سلباً خلال يونيو الماضي مع ارتفاع الإصابات عالمياً وحالة عدم اليقين بشأن تخفيف إجراءات الإغلاق

## «الوطني»: عودة شبج «كورونا» تهدد الانتعاش الاقتصادي

قال تقرير صادر عن بنك الكويت الوطني أنه على الرغم من البيانات الاقتصادية التي صدرت مؤخراً والتي تشير بصفة عامة إلى استمرار الانتعاش الاقتصادي بوتيرة مناسبة إلا أن ارتفاع المستمر عالمياً في حالات الإصابة بفيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) وحالة عدم اليقين التي ظهرت مجدداً بشأن تخفيف القيود المفروضة على السفر وأنشطة الأعمال في بعض الدول، ساهمت في إضفاء تجاين وإن كان بوتيرة أقل لأوضاع الأسواق المالية خلال يونيو، حيث ارتفع مؤشر ستاندرد آند بورز الأمريكي، بمعدل متواضع بلغ 2% بعد ارتفاعه 17% في الفترة الممتدة ما بين مارس ومايو، وذلك على الرغم من أن أداء الأسهم الأوروبية كان أفضل من ذلك.

ومن جهة أخرى، خفض صندوق النقد الدولي توقعاته الضعيفة في الأساس لأفاق النمو الاقتصادي العالمي في 2020 إلى حوالي 4,9% محذراً من استمرار حالة عدم اليقين وتحركات الأسواق المالية والتي قد تكون سابقة لأوانها، مما يضعها أمام مخاطر إعادة تشديد الأوضاع المالية مجدداً في المستقبل. وفي ذات الوقت، واصلت أسعار النفط ارتفاعها في يونيو واستقر سعر مزيج خام برنت فوق مستوى 40 دولاراً للبرميل في ظل إعلان أوبك وحلفائها عن تمديد اتفاقية خفض حصص الإنتاج، إلا أنه على الرغم من ذلك، هدأت وتيرة هذا الانتعاش في وقت لاحق من الشهر في ظل عودة المخاوف المتعلقة بالطلب لسابق عهدها.

وأضاف التقرير أن سلسلة البيانات الاقتصادية الإيجابية التي صدرت على مدار الأسابيع الأخيرة عززت آمال حدوث انتعاش اقتصادي قوي في الولايات المتحدة، إلا أن ارتفاع حالات الإصابة بفيروس كورونا المستجد بشكل متزايد دفع بعض الولايات إلى العدول عن إجراءات تخفيف الحظر التي طبقتها مؤخراً. وعاد مؤشر مدير المشتريات الصادر عن معهد إدارة التوريدات (ISM) للارتفاع بقوة في يونيو، إذ سجل مؤشر القطاع غير الصناعي أعلى مستوياته منذ 4 أشهر وصولاً إلى 57,1 (45,4 في مايو) على خلفية زيادة الإنتاج والطلبات الجديدة. وأشار التقرير إلى أنه وعلى الرغم من تحسن البيانات الاقتصادية بصفة عامة في الآونة الأخيرة، هناك أيضاً بعض التوقعات التي تشير إلى حدوث تراجع حتمي في الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثاني، إذ تشير توقعات الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك إلى تراجع بنسبة 15% فقط على أساس سنوي على الرغم من أن توقعات الاحتياطي الفيدرالي في أتلانتا وإجماع آراء المحللين تشير إلى إمكانية حدوث تراجع أكبر تصل إلى 35% تقريبا، إلا أن ذلك المعدل يعد أقل حدة مما كان عليه قبل بضعة أسابيع، علماً بأن الناتج المحلي الإجمالي انكمش 5% في الربع الأول.

باقي التفاصيل على موقع «الأنباء» [www.alanba.com.kw](http://www.alanba.com.kw)

## جمعية القيروان التعاونية

### الإعلان الموحد طرح

### الأنشطة للاستثمار من قبل الغير

تعلم جمعية القيروان التعاونية عن طرح الأنشطة التالية للاستثمار من قبل الغير بناء على موافقة وزارة الشؤون الاجتماعية رقم (2864) والأنشطة كالتالي:

م	النشاط	الرقصة المطلوبة من المتقدمين	المساحة الإيجارية	القيمة الإيجارية	الموقع	الرقم الاتي
1	مطعم وجبات سريعة	مطعم	130 م <sup>2</sup>	1900 د.ك	القيروان - ق 2 شارع 216 مبنى: 00000 (طابق: 00 - محل رقم 1)	17937422

وذلك وفقاً للشروط التالية:

- 1- أن يكون المتقدم من أصحاب الاختصاص ولديه ترخيص تجاري ساري المفعول وأن يكون مزاولاً فعلياً للمهنة.
- 2- توضع العطاءات بالصندوق مباشرة بالطرف المغلق من قبل مقدمي العطاءات ويكتب على كل عطاء اسم النشاط المطلوب استثماره فقط دون الإشارة إلى أي بيانات أخرى بناء على القرار الوزاري رقم (16/ت) لسنة (2016) الخاص بتنظيم عطاءات الاستثمار.
- 3- تكون الأولوية للمساهم عند تساوي الدعم.
- 4- سوف يتم الاختيار للمتقدم بأعلى دعم مالي للجمعية على أن لا يقل عن الف دينار كويتي (1000 د.ك) على أن يكون بشيك واحد مصدق.
- 5- يلتزم مقدم الطلب بدفع شيك مصدق بمبلغ وقدره (250 د.ك) قيمة التأمين الأولي حسب قرار وزارة الشؤون الاجتماعية ويتم استرداده في حالة عدم الفوز مع مراعاة أن مبلغ التأمين الأولي المذكور ليس له علاقة بمبلغ التأمين المتعلق بالقيمة الإيجارية المعتمدة على التعاقد.
- 6- يقدم الطلب على كراسة الشروط نظير رسم قدره (100 د.ك) لا غير، غير قابلة للاسترجاع وذلك اعتباراً من تاريخ 2020/7/14 حتى تاريخ 2020/7/28 من الساعة (9 صباحاً) حتى الساعة (3 عصر) من الأحد إلى الخميس.
- 7- تودع الطلبات داخل الصندوق المخصص لذلك بمقر اتحاد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية (حولي - الدائري الرابع) من تاريخ 2020/7/14 إلى تاريخ 2020/7/28 خلال فترات الدوام الرسمي للاتحاد من الساعة (9 صباحاً حتى الساعة 3 عصر).
- 8- من وقع عليه الاختيار يلتزم بمراجعة إدارة الجمعية عند إبلاغه كتابياً خلال الأسبوع من تاريخ الاختيار لإتمام الإجراءات اللازمة وتوقيع العقد ولا يعتبر طلبه لاغياً ويصبح مبلغ التأمين حَقاً خاصاً بالجمعية مع استرداد مبلغ الدعم المقدم.
- 9- تطبيق أحكام القانون رقم (24) لسنة (1979) ولعمله بالقانون رقم (118) لسنة (2013) في شأن الجمعيات التعاونية والقرارات الوزارية في هذا الشأن.
- 10- أن تكون الرخصة التجارية المقدمة مطابقة تماماً لسمي النشاط المطروح أعلاه حسب المصرح به بقرار المجلس البلدي لسنة (2011) ولن يعتد بأي رخصة أخرى.

### المستندات المطلوبة:

- 1- صورة البطاقة المدنية سارية المفعول لصاحب الترخيص.
- 2- صورة الرخصة التجارية سارية المفعول للنشاط المطروح.
- 3- أن يقدم طالب الاستثمار إقراراً وتعهداً بعدم وجود أي مستثمر لنفس النشاط المطروح لدى الجمعية مستمراً من قبله حالياً، وفي حالة تبوت عكس ذلك سيتم سحب الاستثمار الجديد منه وتحميله المسؤولية القانونية.
- 4- شيك مصدق بقيمة مائتين وخمسين دينار كويتي (250 د.ك) قيمة الضمان الأولي.
- 5- شيك مصدق بقيمة الدعم.
- 6- وصل شراء كراسة الشروط.
- 7- كراسة الشروط معبأة ومعتمدة وموقعة ومختومة من قبل المستثمر.

والله ولي التوفيق

للاستفسار (ت) 24668487 - ت/ 24664843

مجلس الإدارة

FIRST QATAR REAL ESTATE DEVELOPMENT CO.  
شركة قطر الأولى للتطوير العقاري

## دعوة

### لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية لعام 2019

يسر مجلس إدارة شركة قطر الأولى للتطوير العقاري دعوة السادة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية للسنة المالية المنتهية في 2019/12/31 والمقر عقدها في تمام الساعة 1:00 ظهراً يوم الثلاثاء الموافق 2020/07/28 وذلك في مقر الشركة القائم في القبلة، قطعة 14، شارع أبو بكر الصديق، برج الخليج، الدور 8، للنظر في البنود المدرجة في جدول الأعمال.

لذا يرجى من السادة المساهمين الراغبين في الحضور مراجعة شركة قطر الأولى للتطوير العقاري الكائنة في الكويت - القبلة - شارع أبو بكر الصديق - برج الخليج - دور 8 - بجوار فندق الشيراتون.

خلال مواعيد العمل الرسمية من الساعة 9:00 صباحاً حتى الساعة 5:00 عصرًا من الأحد حتى الخميس.

هاتف: 22243888  
مراجعة الشركة اعتباراً من يوم الخميس 2020/07/16  
حتى موعد أقصاه يوم الإثنين 2020/07/27

وذلك لاستلام:

- نسخة من جدول أعمال الجمعية العمومية العادية.
- نسخة من تقرير مجلس الإدارة.
- نسخة من البيانات المدققة للسنة المنتهية في 2019/12/31.
- استمارات توكيل حضور الجمعية العمومية.

مجلس الإدارة